الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

5 **جماد الثانى** 1436 –25 **مارس** 2015

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	6
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية يزور فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعسير

المصدر: جريدة عسير نيوز الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
https://www.3seer.net/182927

أبها - حسن ناحي - عسير نيوز:
قام وفد من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير برئاسة مدير عام فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة الاستاذ عبدالحكيم الشهراني ومساعد المدير العام للرعاية والاسرة و عدد من مدراء الفروع الايوائية بزيارة لفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان صباح الثلاثاء الموافق 1436/5/26هـ وقد كان في استقبالهم سعادة الدكتور علي عيسى الشعبي المشرف على الفرع والشيخ محمد عبدالله آل دباش عضو فرع الجمعية والأستاذ عبدالله إبراهيم العواد مدير الفرع والأستاذ بندر مبارك آل غانم سكرتير وقد تم عقد اجتماع لمناقشة آلية تعزيز التعاون بين فرع الجمعية وفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان.
الجدير بالذكر أن هناك تنسيق وتعاون مستمر بين فرع الجمعية وفرع وزارة الشئون الاجتماعية في المنطقة في القضايا المشتركة وفرع الجمعية يقدر الدور الكبير الذي يقوم به فرع الوزارة في المنطقة في مجالات اختصاصهم .
وفي نهاية الاجتماع شكر المشرف على فرع الجمعية سعادة مدير عام فرع وزارة الشئون الاجتماعية بالمنطقة على الزيارة والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وتمنى لسعادته التوفيق والسداد في عمله الجديد.

حقوقيون وخبراء وأعضاء شورى يتفقون على أن الدولة تكفل حرية التعبير للجميع..

الناطق العدلي ل "الرياض": هناك فرق بين الحرية والإخلال بالنظام العام

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033087

الرياض - أسمهان الغامدي
تكفل الأنظمة المعمول بها في المملكة حقوق الجميع بالشكل المتعارف عليه والمعمول به دولياً، وتضمن كذلك ألا يؤدي التمتع بهذه الحرية إلى انتهاك حقوق الآخرين أو تهديد الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة،

وهو ما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يجيز إخضاع حرية الرأي والتعبير لبعض القيود بهدف ضمان احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.
كما أن المادة (46) من النظام الأساسي للحكم تنص على أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، والمادة (47) تنص على أن التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ما يؤكد على أن الجميع سواسية أمام القضاء.
وفي هذا التحقيق تناقش "الرياض" حقائق استقلالية القضاء وحرية التعبير في المملكة، خاصة وأن قضاءها القائم على الشريعة الإسلامية السمحة كفل العدالة التامة للجميع، وأن الكل متساو وله حق التقاضي والحصول على حقه، إضافة إلى أن حرية التعبير مكفولة للجميع في إطار الشريعة الإسلامية.
الشورية حمدة العنزي: سياسة المملكة ترمي إلى التوازن وعدم خلق صراعات مؤدلجة
الدولة تكفل حرية التعبير للجميع
في البدء، أكد المتحدث العدلي منصور القفاري أن ما تثيره بعض الجهات الخارجية من اتهامات للمملكة فيما يتعلق بحرية التعبير وما تزعمه بعض وسائل الإعلام من مغالطات حول بعض المحكومين وأنهم عوقبوا لأسباب تتعلق بحرية الرأي تدخّل في قضاء المملكة ومساس بسيادتها ونزاهة قضائها وهو في الحقيقة تجنن وتضليل للرأي العام.
وأشار القفاري إلى أن الأنظمة في المملكة وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم كفلت للجميع حرية التعبير ضمن ضوابط الشرع والنظام، فأنظمة المملكة تفرق بين الحرية والإخلال بالنظام العام، كما تفرق بين الحرية المنضبطة وبين التعدي على ثوابت وقيم المجتمع وأمنه وسكينته؛ ودليل ذلك وجود العديد ممَنْ يعبرون عن آرائهم ولم تتم محاكمتهم؛ لعدم ارتكابهم لأفعال مجرمة وفقاً للشرع أو النظام، مضيفاً بأنه من المعلوم أن لكل مجتمع طبيعته المختلفة وقيمه الخاصة به، وأنظمة كل دولة إنما هي نتاج لقيم المجتمع ومبادئه.
وقال المتحدث العدلي إن من يُطالب المجتمعات المختلفة بأن تكون على وفق مبادئه وقيمه فهو الذي يُصادر الحريات ويمنع التعبير عن الرأي المختلف معه، وبالتالي فهو الأولى بأن يُنتقد ويشنّع عليه، فالقضاء في المملكة مستقل، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، وهذا هو نص النظام الاساسي للحكم وجميع الانظمة القضائية في المملكة، بل إن الأنظمة في المملكة تجعل التدخل في أحكام القضاء جريمة يُعاقب عليها كما نص على ذلك نظام محاكمة الوزراء وغيره من الأنظمة.
الحقوقية سهيلة زين العابدين: الجميع يستطيع النقد دون مساءلة ما لم يمسّ ثوابت المملكة
وبين منصور القفاري أن فكرة التدخل في القضاء والمساس باستقلاله كما هي مجرمة وممنوعة داخلياً، فهي ممنوعة خارجياً أيضاً طبقاً للمواثيق والمعاهدات الدولية، الأمر الذي يدلل على أن المملكة تتمتع بسقف حرية عال لا يقف أمامها إلا ثوابت دينية ووطنية أمنية، فحق الانتقاد لأداء المسؤول والجهات والوزارات مشروع ما لم يتعد العمل ليصل إلى شخص الانسان إلى جانب استقلالية القضاء.
مؤشرات حرية
الرأي في المملكة
من جانبها، أكدت عضو مجلس الشورى د. حمدة العنزي أن هناك مؤشرات كثيرة تدل على أن حرية الرأي في المملكة واسعة، فالمملكة أثبتت هذا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، إلى جانب احتضانها لأبنائها المعارضين والمتشددين ومن جميع التيارات المختلفة، بل وسمحت بإعادة محاكمة البعض ممن حوكموا في وقت سابق، الأمر الذي يثبت مرونة المملكة واستقلالية القضاء وحرية التعبير، مضيفة أن جميعنا يقرأ ما في مواقع التواصل الاجتماعي من آراء متباينة، وما تحمل من انتقادات للوزراء، وتقييم عمل المجالس والوزارات والهيئات، بلا شروط أو قيود طالما لم تتجاوز الشرع والأمن أو الاساءة للأشخاص.
وقالت عضو مجلس الشورى إن حرية الرأي بدأت منذ عهد المؤسس وتوسعت في عهد المغفور له بإذن الله عبدالله بن عبدالعزيز، ليقود استمراريتها ملك الوفاء الملك سلمان بن عبدالعزيز، فالتوجه الحالي للمملكة يؤكد على الوسطية والموازنة وعدم جر البلد إلى صراعات أيدلوجية، فالمملكة فتحت باب الرأي طالما لم يصل الرأي للدين وأمن الوطن، فهذه الخطوات هي استكمال لما سبق، مشيرة إلى أن البيان الأخير لمجلس الوزراء أكد على حرية الرأي وتمكين المرأة وسياسات تدلل على مستقبل مشرق للدولة، فالمملكة تتخذ خطوات واسعة نحو الاصلاح ولكنها في سياستها الجديدة ترمي إلى التوازن وعدم خلق صراعات بين التيارات، مع التشديد على أن اللحمة الوطنية هي مطلب للجميع وكذلك الجميع يرفض التقسيم الفكري والطائفي والأدلجة.
36 عاماً من الكتابات
الجريئة دون مساءلة

على صعيد متصل، أكدت عضو جمعية حقوق الإنسان د. سهيلة زين العابدين أن الجميع يستطيع أن ينقد أداء المسؤول والأمير والمدير والجهات الحكومية والقطاعات الخاصة، وذكر السلبيات التي يعتقدها من خلال صفحته في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، دون أن يكون هناك أي مساءلة أو محاسبة للناقد، بل العكس قد يكون هناك مساءلة ومتابعة للمنقود للتحقق من صحة ما يقال.

وأشارت د. سهيلة إلى أن سقف حرية التعبير في المملكة مرتفع، مبينة أنها لم تتعرض لأي مساءلة أو توجيه على مدى 36 عاما من الكتابة المستمرة، على الرغم من أن كتاباتها تصنف بالجريئة، وبينت أن كل دولة لا تقبل أن تمس ثوابتها الدينية والوطنية، فالجميع من كتاب ومفكرين وحقوقيين عندما يطالبون باستمرارية حرية التعبير لا يقبلون بالمساس بأمن الوطن أو الثوابت الدينية، مؤكدة أن الجميع هنا يقف مع الدولة بأخذ يد من تسول له نفسه من مس أمن البلاد والدين، فما حلّ بالدول المنكوبة من حروب وانقلابات ما هو إلا أساس انفلات أمني، فيجب أن نحمد الله على نعمة الأمن والأمان فالحرية لا تعني خدش ثوابتنا.

ورأت عضو جمعية حقوق الإنسان أنه من واجبنا وواجب الدولة علينا الحفاظ على أمن الدولة، كما أن الدين الإسلامي حفظ حقوق الإنسان ضمن سلوكيات الفرد المسلم، بعد أن رسم معالمها الرئيسة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع، ووضع الإطار العام المنظر لحقوق الإنسان في أي زمان ومكان، حيث حدد حرمة سفك الدماء وحرمة مال الإنسان ولا محاباة ولا تفضل "ولكم في القصاص حياة"، وإعلان حقوق المرأة والقضاء على أشكال التمييز كافة.

الدين الإسلامي

حفظ حقوق الإنسان

من جهة أخرى، قال نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان د. زيد الحسين إن حقوق الإنسان في المملكة تراعي حرية الرأي وعدم التجريح بالكلمة ضد الطرف الآخر، وأن مثل هذه القضايا هي موضع اهتمام جهات عديدة في المملكة، وأن حفظ الدين الإسلامي لحقوق الإنسان أعطى أبعاداً كثيرة في حياة الفرد المسلم، حتى خرج العديد من المبدعين من المسلمين في شتى العلوم والمعارف في ذلك العصر، كما أن الإسلام جعل من حقوق الإنسان واجبات يعاقب المقصر في أدائها.

وأكد د. زيد الحسين على أن للمملكة مواقف خاصة في منع ازدراء الأديان والرسل، وأن الأمم المتحدة استجابت لطلب المملكة بشأن حقوق الإنسان، وستناقش إدانة المملكة للاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي الفلسطينية، وانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني أمام مجلس حقوق الإنسان.

5 إنذارات تكشف التحرش الجنسي

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alsharq.net.sa/2015/03/25/1316691

اضطرابات نوم، نفور من الأب، مص الإصبع، تبول لا إرادي، خوف شديد من الوحدة.. أيّ من هذه الأعراض قد تكون إشارة إلى تعرض الطفل إلى تحرش جنسي. هذا ما يؤكده الاختصاصي الاجتماعي أحمد السعد الذي يحمّل الأسرة مسؤولية الحماية الأولى. وحسب السعد؛ فإن أولى خطوات الحماية هي في تعليم الصغار أن أعضاء جسمهم الحساسة لا يجوز أن يراها أو يمسها أحد. ومن وسائل الحماية تعليم الأطفال التصرف الصحيح في حال تعرضهم للتحرش؛ حيث يجب على الطفل الصراخ بصوت عالٍ كي يلفت انتباه الآخرين ويسبب الذعر للمتحرش، وأيضاً محاولة الهرب إلى أماكن تجمع الناس والابتعاد عن الأماكن الخالية. وذكر د. أحمد أن على الوالدين تنوير الأطفال بالانتباه لأنفسهم، وعدم الثقة بأي شخص، وعدم إهمال الأطفال وتركهم مع أشخاص قد يسيئون لهم، أو تركهم يذهبون وحدهم للتسوق أو لمدرسة، كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى الوالدين، فهناك ذئاب بشرية انتشرت في الآونة الأخيرة ليس لديها مبادئ وقيم، والدليل مقطع الفيديو الذي انتشر مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه رجل يتحرش بطفل ويحاول تقبيله في أحد متاجر التسوق، إلا أن الطفل أبدى مقاومة إيجابية دعت المتحرش للابتعاد من المكان خوفاً من الوقوع في مشكلة، يقول «يجب أن تطبق بحق هذا المتحرش أقصى العقوبات القانونية؛ لأن هذا المتحرش قد يسبب ضرراً نفسياً للطفل يمكن أن يدوم معه طول حياته وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الانتحار بعد البلوغ».

خوف.. تبول لا إرادي.. مص الإصبع.. دلالات تعرض الطفل إلى «التحرش الجنسي»

حفر الباطن – ليلى الزبيدي

يبدو أن التحرش بالأطفال بات مصدر متعة لدى فئة معينة من البشر، إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي كشفت الأمر، وأزاحت الستار، حيث فضحت المتحرشين صوتا وصورة، خاصة الذين لا يعلمون وجود كاميرا في الأماكن التي يتعرضون فيها للأطفال.

مصارحة الطفل

الاختصاصي الاجتماعي أحمد السعد أعرب عن أسفه الشديد حيال تعرض بعض الأطفال للتحرش قائلا «علينا أن نحمي فلذات أكبادنا من خطر التحرش الجنسي، فللأسرة دور كبير في حماية الطفل من التحرش وذلك من خلال مصارحتهم بالمحافظة على أعضاء جسمهم وتعليمهم منذ الصغر بأن هناك أجزاء في جسمهم يجب ألا يطلع عليها أحد أو يلمسها، وتحريص الأطفال على ستر عوراتهم تجاه جميع الناس حتى عن الإخوة ماعدا من يقوم برعاية الطفل والاهتمام به كالأم، ومن وسائل حماية الأطفال تعليمهم التصرف الصحيح في حال تعرضهم للتحرش، حيث يجب على الطفل الصراخ بصوت عال، مردداً كلمة الرفض، كي يلفت انتباه الآخرين ويسبب الذعر للمتحرش وأيضاً محاولة الهرب إلى أماكن تجمع الناس والابتعاد عن الأماكن الخالية. وأضاف «هناك بعض المتغيرات التي تحدث للطفل بعد تعرضه للتحرش الجنسي، ويجب الانتباه لها بحذر من قبل الوالدين وذلك كون الطفل قليل المصارحة بما يحدث له، ومن تلك المتغيرات: عدم الارتياح بالنوم ورفض المشاعر الأبوية، مص الإصبع والتبول اللا إرادي، التعلق الشديد بالأبوين والخوف من البقاء بمفردهم، الخوف من النوم والإنارة مطفأة.

ذئاب بشرية

وذكر د. أحمد أن على الوالدين تنوير الأطفال بالانتباه لأنفسهم، وعدم الثقة بأي شخص، وعدم إهمال الأطفال وتركهم مع أشخاص قد يسيئون لهم، أو تركهم يذهبون وحدهم للتسوق أو المدرسة، كل هذه الأمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى الوالدين، فهناك ذئاب بشرية انتشرت في الآونة الأخيرة ليس لديها مبادئ وقيم، والدليل مقطع الفيديو الذي انتشر مؤخرا عبر وسائل التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه رجل يتحرش بطفل ويحاول تقبيله في أحد متاجر التسوق، إلا أن الطفل

أبدى المقاومة الإيجابية التي دعت المتحرش للابتعاد من المكان خوفاً من الوقوع في مشكلة، يقول «يجب أن تطبق بحق هذا المتحرش أقصى العقوبات القانونية لأن هذا المتحرش قد يسبب ضرراً نفسياً للطفل يمكن أن يدوم معه طول حياته وفي بعض الأحيان يؤدي إلى الانتحار بعد البلوغ».

حقوق الإنسان

من جانبه، أكد الدكتور إبراهيم عبدالعزيز الشدي – عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المتحدث الرسمي للهيئة – بأن الهيئة لها دور رقابي وتنسيقي مع الجهات الحكومية حول هذا الأمر، ومن ذلك تنفيذ الأنظمة التي تضمن الحقوق، على رأسها نظام حماية الطفل الذي صدر مؤخرا، ويقول «نأمل أن يحد هذا النظام من حالات الاعتداء والتحرش بالأطفال».

مؤكدا على مسؤولية الأسرة في حماية الطفل من خلال التربية السليمة التي تنمي الشخصية والحوار حول بعض المخاطر وتدريب الأطفال على التعامل معها.

تحرش مدرسي

تواصلت «الشرق» مع مديري ومشرفي بعض المدارس، حيث ثبت أن التحرش الجنسي موجود فعلا داخل المدارس، ويعود غالبا لأسباب نفسية ودينية. مشرف إحدى المدارس الأهلية عبدالغني العمري، أوضح أن التحرش فعل مشين وله أسباب نفسية ودينية وواقع أليم مر به المتحرش، كاشفا عن وجود حالات تحرش جنسي داخل المدارس، لكنها قد تكون محدودة ولا تظهر غالباً نظراً للسرية الشديدة من المرشد الطلابي. يقول «وقفت على حالة تحرش مؤخرا، وتم السيطرة عليها داخل المدرسة، وتوجيه علاج نفسي للمتحرش والضحية. موصيا الوالدين بمراقبة أبنائهم ومصارحتهم وكسر حواجز الخجل بينهم، ومعرفة أقرانهم والتأكد من أخلاقهم، ويجب أن يكون الوالد قريبا من ابنه يقدم له النصح والمشورة».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

أعضاء "الشورى" ينتقدون "لجنتين" وينتصرون للموظف الحكومي بإسقاط مقترح

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري
سقطت لجنتان شوريتان في فخ الانتقادات والسخرية من بقية أعضاء مجلس الشورى، وبدأ الهجوم على لجنة الاقتصاد والتخطيط، لأن توصياتها مستفزة وتشكك في سياسات المملكة النفطية، فيما تعالت الضحكات على لجنة الإدارة والموارد البشرية إثر سقوط مقترح تبنته لزيادة ساعات الدوام الرسمية للموظف الحكومي لم يوافق عليه سوى أعضائها الـ10.
أنصف أعضاء مجلس الشورى الموظف الحكومي للمرة الثانية، فبعد أن أقر أول من أمس (الإثنين) ملاءمة مقترح تعديل نظام الخدمة المدنية للسماح له بالتجارة، رُفض في جلسة أمس (الثلثاء) مقترحاً آخر لزيادة ساعات العمل الرسمية ساعة واحدة، تقدم به عضوا لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي وعطاء السبيتي.
المقترح يقضي بزيادة ساعات العمل إلى ثمان ساعات على مدار العام، وتخفض إلى 5 ساعات في رمضان، إضافة إلى تغيير أوقات العمل موسمياً وربطها صيفاً ببرج الحمل حتى الميزان، وشتاء بالعقرب وينتهي مع برج الثور.
وعلى رغم إشادة خجولة بالجزء الثاني من المقترح، شنّ أعضاء المجلس نقداً لاذعاً لمبررات مقدميه واستخدامها في التنكيل بالمقترح، مثل القول بتقليص الفجوة بين القطاعين الحكومي والخاص، بأن إصلاح مشكلة القطاع الخاص والسعودة ليس عبر جعل بيئة القطاع الحكومي طاردة.
وكان العضو الدكتور مشعل السلمي صاحب الراية في رفض مقترح الزيادة بخمسة أسباب طرحها على هيئة تساؤلات، أبرزها أن المنطق السليم يفترض أن زيادة ساعات العمل تستوجب زيادة في الراتب وزيادة في أعداد العاملين، مضيفاً: «التقرير لا يحوي دراسات، فهل هي مجرد انطباعات وتأملات وأفكار نظرية؟»،
وأجهز العضو الدكتور حاتم المرزوقي على مقترح الزيادة بعد أن أوضح أثرها على راتب الموظف السعودي، والذي سينخفض 12 في المئة، وهو ما يعني أن المجلس يطالب بذلك الخفض، مضيفاً: «المقارنة مع دول أخرى غير مقبولة، نحن لا ننظر إلى ساعات العمل، ننظر إلى الأجر، ننظر إلى أجر الساعة».
وأشار العضوان السلمي والمرزوقي إلى البعد الاجتماعي، والذي يعني أن زيادة ساعة يبعد المرأة مدة أكثر عن أسرتها وأطفالها، وأكد السلمي أن الحكومة ممثلة في وزارة الخدمة المدنية لا ترغب في التعديل، والمجتمع لا يقبل هذه التعديلات، فلماذا يجيز مجلس الشورى ملاءمة دراسة تعديل نظام لا تدعمه الحكومة ولا يوافق عليه المجتمع، التوقيت غير مناسب، والظرف غير مناسب، والمبررات غير مناسبة».
واتفق أعضاء أن ضعف إنتاجية الموظف الحكومي ليست بسبب قصر مدة العمل في عدم الانضباط طبقاً لتقارير معهد الإدارة العامة والجهات الرقابية، بل في عدم استغلال الساعات المهدرة التي تصل إلى أربع ساعات وفقاً لدراسات عدة، فهم لا يريدون موظفاً لا يعمل.
وأوقف رئيس المجلس الدكتور عبدالله آل الشيخ المداخلات الصوتية المعارضة للمقترح، لأنه لم يجد مؤيدين له، وبدأ بتلاوة المداخلات المكتوبة، والتي زادت من التنكيل بالمقترح، منها ما ذكره المهندس مفرح الزهراني بأن زيادة ساعات الموظف الحكومي يفضي إلى زيادة مباشرة في الصيانة والكهرباء بنسبة 12 في المئة، إضافة إلى ضغط في الحركة المرورية.

مخاوف من نضوب النفط بعد 72 عاماً

< تتجدد مخاوف أعضاء مجلس الشورى السعودي حول نضوب النفط ومستقبل الأجيال المقبلة في كل نقاش يدور حول تقرير وزارة البترول والثروة المعدنية. وتتكرر المطالب بضرورة الاعتماد على الطاقة والصناعات البديلة، خصوصاً وأن التقديرات الخاصة باحتياطات النفط - بحسب تقرير الوزارة - تشير إلى أن حجم الزيت المتبقي يقدر بـ 265 بليون

برميل سيتلاشى بعد 72 عاماً، في حين أن الإنتاج النفطي في الدول المجاورة سيستمر إلى 165 عاماً في الإمارات، و163 عاماً في العراق، و121 عاماً في الكويت، و101 عام في إيران.
لم ينتقد أعضاء المجلس أداء وزارة البترول، بل أشادوا بها، موجهين سيل النقد إلى لجنة الاقتصاد والطاقة في المجلس على ما قدمته من توصيات، ومنها ما ذكره العضوان فهد بن جمعة والأمير خالد آل سعود، إذ اعتبر الأول توصيتها مغلوطة، ومستفزة، ومجحفة لسياسة المملكة النفطية، وأن لها تفسيرين لا ثالث لهما، رفض سياسة المملكة ورفع البنزين والوقود على المواطنين بطريقة غير مباشرة.
وأفاد خالد آل سعود بأن توصية اللجنة فيها نوع من الإشارة إلى أن سياسة المملكة ليست متوازنة أو معتدلة وكأن بها خللاً، مضيفاً: «المملكة معتدلة عالمياً أمام الخصوم والحلفاء»، ما جعل رئيس اللجنة صالح الحصيني يوضح قبل مرحلة الرد الرسمية بأن اللجنة لم تطلب التغيير وإنما استمرار السياسات.
وطالب أعضاء مهتمون بشأن البيئة بأن يكون لوزارة البترول دور في الحفاظ عليها، منها مطالبة فهد بن جمعة بتغيير اسم الوزارة إلى وزارة الطاقة والمعلومات، وتكون مسؤولة عن الطاقة الشمسية والذرية، وأشار العضو عوض الأسمري إلى الكوارث البيئية الناتجة ناقلات النفط ومخلفات التنقيب وضرورة المحافظة على البيئة والاثار التاريخية. وشارك للمرة الأولى صوتياً مهندس عبدالله النجيدي – رئيس مجلس إدارة شركة النقل البحري سابقاً -، في التعليق على تقرير وزارة البترول التي أوردت معلومة مغلوطة عن استحواذ شركة «أرامكو» على شركة أخرى في حين أن الشركة المقصودة تعود ملكيتها إلى «النقل البحري» منذ عام 1433هـ.

الحياة
AL HAYAT

خادم الحرمين يؤكد استقلال القضاء ويوجّه بحسم الدعاوى "في وقت يسير"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»
أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أمس «أهمية القضاء ومكانته». وشدد على أن القضاء في المملكة يستمد سلطته من أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لنصوص الكتاب والسنة، وهذا ما نص عليه النظام الأساسي للحكم، وهي مرجعية الدولة منذ عهد الملك عبدالعزيز، مؤكداً أنها مستمرة على هذا النهج، مع الحرص على حسم المنازعات والدعاوى في وقت يسير. (للمزيد).
وأشار الملك سلمان خلال استقباله أمس وزير العدل ورؤساء الأجهزة القضائية في المملكة إلى «اهتمام الدولة بمرفق القضاء، واستمرار ضمان استقلاله، وتنفيذ أحكامه على الجميع بلا استثناء»، داعياً «الجميع إلى الاهتمام بالمواطنين، وتطبيق أحكام الشرع والنظام دون تهاون».
إلى ذلك، علمت «الحياة» أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود سيقود وفد المملكة إلى القمة العربية التي تستضيفها مصر، وتعقد في شرم الشيخ في 28 و29 آذار (مارس) الجاري.
وتأتي مشاركة خادم الحرمين الشريفين وسط أجواء مضطربة في العالم العربي، خصوصاً لجهة الوضع في اليمن وسورية والعراق وفلسطين وليبيا. ويتوقع أن يؤكد الملك سلمان بن عبدالعزيز مواقف بلاده التي أعلنها في كلمة شاملة وجهها إلى الشعب السعودي في 10 مارس الجاري، وحدد فيها ثوابت السياسة الخارجية للمملكة، متعهداً بالدفاع المتواصل عن القضايا العربية والإسلامية، وفي مقدمها ضمان حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة.
كما تعهد خادم الحرمين الشريفين بتحقيق تضامن عربي وإسلامي بتنقية الأجواء وتوحيد الصفوف لمواجهة المخاطر والتحديات.

وقالت مصادر ديبلوماسية عربية لـ«الحياة» إن حضور خادم الحرمين الشريفين قمة شرم الشيخ العربية يكتسب أهمية إضافية في ضوء بروز ظاهرة التطرف والإرهاب، والجهود التي تبذلها السعودية لكبح هذه الآفة.
وستكون مشاركة الملك سلمان بن عبدالعزيز أول زيارة خارجية يقوم بها منذ توليه الحكم في كانون الثاني (يناير) الماضي، إثر وفاة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

وزير "التعليم" يصدر قراراً بافتتاح حضانات في مدارس البنات

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

الرياض – هليل البقمي
في قرار وجد ترحيباً واسعاً من السعوديات أمس، وجّه وزير التعليم الدكتور عزام الدخيّل بافتتاح حضانات للأطفال في جميع مدارس البنات في المملكة بشتى أنواعها الحكومية والأهلية والأجنبية، مشيراً إلى رغبة الوزارة في زيادة إنتاجية المعلمات واطمئنانهن على أبنائهن أثناء أوقات الدوام الرسمي.
وقال الدخيّل عبر حسابه الشخصي في «تويتر»: «رغبة في زيادة إنتاجية المعلمات والاطمئنان على أطفالهن، فقد أصدرت للتو قراراً بافتتاح حضانات في الروضات ومدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية».
ويأتي قرار وزير التعليم بعد سنوات أو عقود -بتعبير أدق- من المطالبة بإيجاد حاضنات للأطفال في المدارس حتى تتوافر بيئة العمل المناسبة للمعلمات السعوديات، لاسيما من يعانين من مسألة إيجاد عاملات منزليات يراعين أبناءهن.
وشهدت الآونة الأخيرة ازدياد مخاوف المعلمات السعوديات من العاملات المنزليات، بعد وقوع عدد من حوادث القتل التي تعرض لها أطفال أبرياء على أيدي بعض العاملات اللاتي استغللن عدم وجود الأمهات العاملات في منازلهن لأوقات طويلة.
وأوضحت المعلمة لطيفة عبدالمحسن أن هذا القرار طال انتظاره كثيراً، مستبشرة بتطبيقه، ومتمنية أن يكون ذلك في أسرع وقت، مبينة أن صعوبة تطبيقه تتمثل في افتقار عدد من المدارس إلى البنية التحتية اللازمة لوجود هذه الحضانات، وغياب التجهيزات الرئيسة، إضافة إلى تدني مستوى النظافة في عدد منها.
وتقول المعلمة لطيفة عبدالمحسن في حديث لـ«الحياة»: «اصطحابي لأطفالي معي إلى المدرسة ووجودهم في نفس المكان سيسهل لي القيام بعملي، إذ إننا في الغالب نُعاني من غيابنا لساعات كثيرة عنهم ما يؤدي إلى انشغال تفكيرنا فيهم لساعات عدة»، مضيفة أن هذا القرار سيكون له تأثير كبير في تقليل الطلب على إجازات الأمومة.
وأفادت بأن عدداً كبيراً من المعلمات لن يستفدن من هذا القرار، خصوصاً من يتواجدن في القرى النائية، مشيرة إلى أنها لن تغامر باصطحاب أطفالها معها في رحلة تمتد لساعات عدة.
من جهتها، أكّدت المعلمة نجلاء الفهد أن أهمية القرار تتمثل في شعورها بالاطمئنان على أبنائها من خلال اصطحابها لهم لنفس المدرسة، ووجودهم في أماكن قريبة منها، مشددة على أهمية إيجاد أماكن مناسبة للحضانة، ولافتة إلى أن غالب المدارس الحالية لا تتوفر فيها المقومات الأساسية لذلك.
وأفادت الفهد في حديث لـ«الحياة»، بأنه من خلال تجربة سابقة لها - في إحدى المدارس في الرياض، تكفلت مديرة المدرسة بتخصيص غرفة خاصة لحضانة الأطفال، مشيرة إلى الأثر النفسي الإيجابي المُترتب على قرار مديرة المدرسة آنذاك، من خلال التزام المعلمات ومدى حرصن على تأدية عملهن على أكمل وجه، وشعورهن بالاطمئنان على وجود أبنائهن بجوارهن.

صحيفة أميركية: القضاء السعودي "صارم" لكنه لا يغلق باباً لـ"الرحمة"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

واشنطن – «الحياة»
كتبت صحيفة أميركية أن النظام القضائي السعودي يواجه سيلاً منهمراً من الانتقادات، لأن لا أحد يفهم شيئاً يذكر عنه خارج حدود المملكة. وأوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أول من أمس واقعة عفو إحدى السيدات عن قاتل والدها، مشيرة إلى أن القضاء السعودي يقوم على تقاليد إسلامية تعود إلى قرون من الماضي، وأنه يمنح الأولوية للاستقرار، وليس للحقوق الفردية والحريات. ونسبت إلى أمير القصيم الأمير فيصل بن مشعل قوله إن العقوبات التي ينص عليها القرآن الكريم هي التي تحفظ أمن البلاد. وأشار إلى أن النظام الشرعي المتبع في السعودية يتضمن، إلى جانب العقوبات الشرعية، طرفاً للرحمة. وأكدت «نيويورك تايمز» أن النظام الجزائي في المملكة ينص على العقوبات الشرعية المعروفة كالقصاص في جرائم القتل، والقطع في السرقة، والجلد في الزنا، لكنه يتضمن أيضاً أنظمة حديثة للجرائم العصرية كتعاطي المخدرات، وحيازة السلاح، وجرائم المعلوماتية.
وأوضحت الصحيفة أن القضية التي حدت بها إلى إيضاح تلك الحقائق تتعلق بقيام مواطن يدعى بندر اليحيى بقتل صديقه في منزله، إثر خلاف بينهما يتعلق بمديونية، فأرداه بطلقة اخترقت صدره، فقتلته في الحال، بحسب ما ذكر شقيق القتيل، ويدعى فالح الحميداني. واعترف اليحيى بجرمه. وبعد نحو عام من الإجراءات أمام المحكمة حُكم عليه بالقصاص. غير أنه اهتدى خلال تلك الفترة في السجن، وتدخل عدد من المشايخ والأمراء مناشدين ذوي القتيل العفو منه، وتقدمت إحدى بنات القتيل لتعلن عفوها عن دم والدها.
وذكر أمير القصيم الذي وقعت الحادثة في إمارته أنه إذا لم تكن هناك جزاءات فإن فوضى شاملة ستسود. لكنه قال أيضاً إن النظام الشرعي يتضمن أيضاً مخارج تتيح الرحمة. وأوردت «نيويورك تايمز» أن هناك كثيراً من الجرائم، وعقوباتها ليس لها تعريف واضح في النظام القضائي السعودي، كالاختطاف غير المسلح للسيارات، والشروع في النهب، والأفعال الجنسية دون الفاحشة، والمضايقات، والاحتيال. وأضافت أن ذلك يمنح قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي للقضاة لتعريف الجريمة وإصدار أحكام العقوبة.
وعلى رغم الانتقادات التي توجه في الغرب للقضاء السعودي في ما يتعلق بأحكام القتل وقطع الأيدي، فإن العاملين في المحاماة يؤكدون أن النظام القضائي يفرض قيوداً على فرض تلك الأحكام. ومن ذلك مثلاً أن فقه القضاء السعودي يوجب القتل في جريمتي الزنا والتجديف، غير أنه نادراً ما ينفذ القتل في الحالتين، لأن الشريعة الإسلامية تفرض شروطاً صعبة لتوفير الإدانة. ففي حال الزنا تتطلب الإدانة شهادة أربعة مسلمين عدول ينبغي أن يكونوا قد شهدوا واقعة الزنا بأعينهم، وهي شهادة من شبه المستحيل توفيرها. ونسبت الصحيفة إلى المحامي السعودي أحمد الجهيمي قوله إن المحاكم السعودية لم تطبق طوال العام 2014 سوى حكم وحيد بقطع يد سارق، وذلك بسبب شروط صارمة يفرضها القانون على إثبات جريمة السرقة. وقال عدد كبير من المحامين السعوديين إن صدور بعض الأحكام القاسية له ما يبرره، خصوصاً الحكم على مدون بالسجن 10 أعوام و 1000 جَلْدَة، إذ جاء الحكم بتلك الشدة بسبب إهانة المدان للديانة الإسلامية والمؤسسة الدينية، وهو عمل يُعتقد بأنه أكثر زعزعة للاستقرار من الزنا أو حتى القتل.
وفي شأن قضية اليحيى، ذكرت «نيويورك تايمز» أن محكمة من ثلاثة قضاة دانته بالقتل، ما دعاه إلى الاستئناف إلى محكمة من خمسة قضاة خلصت إلى تأييد حم المحكمة الأدنى، ورفعت قرارها إلى المحكمة العليا. ولو كان لدى غالبية قضاة المحكمة العليا أدنى شك في إدانته لتم إلغاء الحكم. لكنهم لم يروا شيئاً معيباً في القرار. ورفع الحكم إلى الديوان الملكي السعودي وتمت المصادقة عليه.

ويتعيّن في حال اليحيى أن بيَد ورثة القتيل وحدهم العفو عنه. بيد أن أصغر بنات القتيل كانت في الثالثة من عمرها، ولن تصبح في سن تتيح لها الموافقة على العفو إلا بعد بلوغها 15 عاماً من العمر. ولم يكن ثمة بد من أن يقبع اليحيى في السجن إلى حين بلوغ الطفلة السن القانونية للموافقة أو رفض العفو عن قاتل والدها.
وأشارت «نيويورك تايمز» إلى أن كثيراً من المسلمين يعتقدون بأن إنقاذ نفس من الموت، حتى لو كانت لقاتل، سبب لجلب الثواب. وهكذا فإن إمكانات عفو ذوي القتلى فتح باباً لناشطين للعمل على تشجيع العفو وتفادي القتل. ويمكن العفو عن القاتل حتى قبيل لحظة وقوع السيف على عنقه. وعلى رغم أن منظمات حقوق الإنسان تورد إحصاءات عن عدد أحكام القتل التي يتم تنفيذها، إلا أنها لا تورد شيئاً عن حالات العفو التي يتم كثير منها من دون دفع أموال، مع أنه في حالات عدة تقبل عائلات بالعفو في مقابل الدية التي وصلت في إحدى القضايا إلى 1.3 مليون دولار.
وقال الحميداني (شقيق القتيل) إنه مع بلوغ ابنة القتيل السن القانوني، بدأ المشايخ يناشدون الورثة العفو عن الجاني. وتدخل عدد من كبار شخصيات البلاد وزعماء قبليون بتحرير «شيكات على بياض» ليتم العفو المنشود.
وعلى رغم تمسك شقيق القتيل بالقصاص، وبأن الأمر لا يتعلق بالمال، إلا أن الشيخ راشد الشلش وهو رجل دين يترأس لجنة في منطقة القصيم تقوم بحملات من أجل العفو لاحظ، بعد درس أبناء القتيل التسعة، أن ابنته نورا مستعدة للعفو. ووقّعت الابنة التي كانت بلغت عامها الـ17 على وثيقة التنازل المطلوبة من دون علم أفراد أسرتها، ما أثار غضبهم لكن عمها الحميداني قال إنهم اضطروا لقبول تصرفها، لأن ذلك من حقها. وتساءلت نورا: إذا قتلوه (الجاني) فكيف سيكون في ذلك نفع لوالدي؟ وشعر الشيخ الشلش بأنه على رغم العفو، إلا أن أفراد أسرة القتيل قد يسعون للثأر حال إطلاق اليحيى، ولذلك قامت اللجنة بإعطاء الأسرة مبلغ 800 ألف دولار، وخصصت 130 ألف دولار إضافي لنورا مكافأة لها على حسن صنيعها. ورفض اليحيى الذي غادر السجن في عام 2011، وكان عمره آنذاك 33 عاماً، التعليق. وقد تزوج أخيراً وحصل على درجة جامعية في القانون.

د. المزروع: إنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى خطوة للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033054

الرياض - محمد الحيدر
رفع الأمين العام للمجلس الصحي السعودي الدكتور يعقوب بن يوسف المزروع الشكر والتقدير لمعالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الأستاذ أحمد بن عقيل الخطيب على توجيه معاليه بإنشاء المركز الوطني لسلامة المرضى تحت مظلة المجلس الصحي السعودي للارتقاء بمستوى أداء المرافق الصحية، والذي يعنى بسلامة ومأمونية المرضى، ويهدف لإيجاد الحلول المناسبة لسد الثغرات القائمة لسلامة المرضى، وتحقيقاً للهدف الأسمى من تقديم الرعاية الصحية وهو الحفاظ على المريض سليما ومعافى صحياً ونفسياً واجتماعياً، ذلك أن سلامة المرضى تعتبر من أهم المجالات ذات الأولوية التي تحتاج إلى تحسين في أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، ولكن وعلى الرغم من التطور الحاصل في المجال الصحي ألا أنه لا يزال هناك إضرار ووفيات.
وأكد الدكتور المزروع على أهمية تحسين منهجية سلامة المرضى والتي تعد مبدأً أساسياً في رعاية المرضى وعنصراً حاسماً في إدارة الجودة، ويأتي إنشاء هذا المركز لتشريع الأنظمة الصحية لسلامة المرضى وإدارتها بهدف تعزيز سلامة المريض وصحته وعلاجه، وتخفيف الأعباء على موازنات الرعاية الصحية من التكاليف البشرية والاقتصادية الناجمة عن عدم تحقيق السلامة.
مؤكداً أنه سيتم العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مثل المجلس السعودي لاعتماد المنشآت الصحية وإدارات الجودة في القطاعات الصحية المختلفة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية والهيئة العامة للغذاء والدواء، وكذلك تفعيل التعاون مع الخبراء الدوليين بما يعمل على تطوير سلامة المرضى.

أكثر من 300 سيدة في ورش عمل مكثفة في كافة مناطق المملكة

بوادر انطلاقة قوية لمشاركة المرأة في الانتخابات البلدية المقبلة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033059

الرياض - هتاف المحيميد

بعد التطور الملحوظ للمرأة في مجالات شتى في السنوات الماضية من منصب مساعد وزير التربية والتعليم وعضوية الغرف التجارية إلى مجلس الشورى تستعد المرأة السعودية الآن للدخول في الانتخابات البلدية للانتخاب والمشاركة في ترشيح المرشحين وفقا لضوابط شرعية كما أعلن عنها سابقا. ففي الدورة الأولى عام 2004 كانت هناك مطالبات بشكل فردي للسيدات بالترشيح للبلديات، ولكنها تبلورت عام 2010 لتشمل مناطق المملكة المختلفة لتنشأ مبادرة نسائية وطنية لتفعيل القرار الملكي. من هذه الرؤية تمت شراكة بين حملة بلدي ومؤسسة الوليد بن طلال الخيرية وبين معهد إنماء المدن لإنتاج المشروع الأول للمبادرة والتي هي الورش التدريبية وتعزيز المشاركة الاجتماعية للمرأة السعودية.

لطيفة المعيوف: لديها القدرة على النجاح

في البداية تتحدث هتون الفاسي المنسقة العامة لحملة بلدي حول بداية الورش المقامة للاستعداد للانتخابات القادمة والبالغ عددها ثلاثة عشر ورشة على مستوى المملكة: الحملات الانتخابية في طور الاستعداد والتقسيم لشهور القادمة وحتى الخريف القادم حيث سينتهي التدريب والاستعداد للانتخابات في السنة الميلادية الجديدة.

هنالك احتياج كبير لتدريب المنتخبات والحملات الانتخابية، فنحن مجموعة ذو قدرات محدودة ففي كل ورشة احتوت من 25 إلى 30 سيدة فلا نستطيع تغطية المملكة كلها. كما أن التدريب يقدم على مستوى عال من المهنية والكفاءة حيث تعاونا مع مؤسسة لبنانية عن طريق المعهد العالي للمدن لتدريب الانتخابات والشأن العام.

أن جميع الدورات التي نوفرها هي دورات مجانية، فمؤسسة الوليد بن طلال الخيرية هي الداعمة لهذه الورش. اما القبول فهو مشروط حيث تقدم المرشحة سيرتها الذاتية لتليها مقابلة شخصية للتأهل بعد ذلك. ترشح لحد الآن 30 من 360 سيدة تقريبا 10% من المتقدمات الجدير بالذكر أن العدد قابل للزيادة والنقصان.

هتون الفاسي: الحملات في طور الاستعداد.. وأتمنى من الوزارة رفع القيود

وتضيف الفاسي أن الذي نسعى له هو دخول النساء بالمجالس البلدية على مستويين: الأول هو الترشيح أما الثاني فهو التعيين. الترشيح هو الدخول بمسألة الانتخابات وتقديم برنامج انتخابي والخوض في العملية الانتخابية وإقناع المرشحات وتبني قضية اجتماعية والتبحر فيها، أما التعيين فهو مرتبط بالوزارة. فدورنا هو تجميع السير الذاتية للنساء الفاعلات في كل مناطق المملكة وتوصيلها لفروع الوزارات في المناطق، فحين تصل هذه القوائم يتم بعد ذلك التعيين. أما المدربات فهن من العالم العربي من الدرجة الاولى مابين لبنان والأردن، بالإضافة إلى UNW التي مقرها بالأردن لتدريب السيدات. ومن بعدها سيكون هناك مشاركة لسعوديات ليصبحن مدربات للمرشحات في دورات قادمة.

لطيفة العبيري: ستثبت وجودها

وبعد سؤالها عن فعالية وماهية هذه الورش تجيب الفاسي: الحقيقة ان التدريب كان فعالا جدا بالنسبة للرجال، اما صدى الانتخابات فضعفه يعود للإعلام وليس التدريب. فالوزارة قامت برفع تدريب خاص بالرجال على مستوى المناطق وإعطائهم ورش توعوية باستمرار لإدارة المجالس البلدية وجس نبض المواطن والمواطنة. فالاهتمام الإعلامي قد يرفع من حملة ويخفض أخرى. كما أن نوع الدورات توعوية بمفهوم الانتخابات عامة ودوره في النظام الديموقراطي العالمي ومن ثم بالنظام السعودي والمقصود به النظام الأساسي وتاريخ المجالس البلدية في السعودية والتي تعود لبداية القرن في منطقة الحجاز. من ثم التعريف بالنظام الأساسي للدولة وبعدها تفاصيل العملية الانتخابية وإجراءاتها ومراحلها. فتبدأ من مرحلة تسجيل الناخبات والناخبين والآلية المتبعة وعملية تجهيز القوائم وفرزها. أما ما هو دور المجالس البلدية بعد عملية الانتخاب ومحاسبتها وكيف يمكن ان تساهم المرأة وان تكون فاعلة في نمو بيئتها، فحملة بلدي لخصت هويتها ومنطلقاتها

الاجتماعية والحقوقية والسياسية والثقافية. المطالب الحقوقية والاجتماعية منطلقة من جزء المواطنة وحقوقك في الوطن مثل ما لديك من واجبات. فالمشاركة في المجالس البلدية هو حقك لتعبير عن رأيك ومساهمتك لمجتمعك. اما الثقافية فهي مرتبطة بالحضارة و الوعي حول ما يدور حولك والارتقاء بعدها. اخيرا السياسية هو آلية التعبير عن مشاركتك في الشأن العام. فالنساء نصف المجتمع ولا يتوقف دورها عند باب المنزل بل يخرج على الفضاء العام. نحن نسعى إلى أن تسهم بلدي اكثر في تشكيل لجان نسائية تابعة للوزارة لأنهم من النساء الفاعلات في المنطقة وسبق ان اخذوا الورش وخلفية كافيةه عن آلية الانتخابات حيث في إحدى المناطق قامت عضوات حملة بلدي بالدخول الكامل في الانتخابات.

تتحدث نورة الصويان مشرفة التدريب للانتخابات بمنطقة الرياض وإحدى عضوات مبادرة بلدي حول الصعوبات التي واجهت المبادرة بقولها: دخول المرأة لم يكن سهلا فالكثير من العقبات واجهنا لدخول في هذه الانتخابات. فبعد قرار الملك عبدالله بن عبد العزيز عام 2010 ودخول المرأة إلى الانتخابات البلدية بدأنا بالبحث عن المقر لإقامة هذه الورش في المناطق فكانت هذه هي ثاني صعوبة بعد القرار الملكي. تواصلنا مع العديد من الجهات ولكن السؤال المتكرر من قبلهم هو لأي جهة نتبع له؟. بالتأكيد هذا النوع من الصعوبات تواجه أي مؤسسة مدنية وتخوفها من أي شيء غير حكومي. فكان إيجاد المقر العقبة الأساسية مع الوقت وتعرف الناس على منهجية المبادرة. في البداية قامت إحدى العضوات والتي تملك مركزا تدريبيا باحتواء الورش. كانت الورش أكثر من رائعة فمشاركة المرأة السياسية كانت قوية فالصورة النمطية عن المرأة السعودية غير عادلة لها في الداخل والخارج ولكنها اثبتت عكس ذلك بتفاعلها في لعب الأدوار في الورش العملية وانضباط الحضور بعد أوقات دوام السيدات مباشرة من الساعة الرابعة إلى العاشرة مساء.

فاطمة عطيف: الدخول ليس ترفاً

الأمر الأخر وهو التفرغ للعمل مع المبادرة. فنحن كعضوات اكاديميات وموظفات وسيدات اعمال فلا يوجد أحد منا متفرغ. تم التنسيق على مستوى المناطق بعد ذلك ليكون العمل خمسة أيام في الأسبوع وتحديد القوائم بالأسماء وتنظيمها. في جدة والرياض قمنا بإعادة الورش مرتين بخلاف باقي المناطق، حيث احتوت في الرياض المرة الأولى 36 سيدة والمرة الثاني وصلت إلى 25 سيدة.

وتضيف الصويان: للأسف الشديد قمنا بتزويد الوزارة بخطابات عديدة لتنسيق فيما بيننا ولم يحدث إلا الكلام الشفهي بعيدا عن الأفعال الحقيقية. أما الجدير بالذكر هو تواصل المجالس البلدية مع منسقات بلدي في جميع مناطق المملكة بخلاف الرياض. حيث تم رفع الخطاب للمرة الثالثة بأننا سيدات نمثل مبادرة بلدي بالرياض حيث يتوفر لدينا كفاءات وتدريب للانتخابات وحتى الآن لم يحدث شيء.

نورة الصويان: دخول المرأة لم يكن سهلاً

فاطمة عطيف المسؤولة عن حملة بلدي في منطقة جازان تبرر أهمية خوض المرأة السعودية هذا المجال بقولها: دخول المرأة الانتخابات البلدية ليس ترفا للمرأة السعودية وإنما ضرورة تفرضها تحديات العصر ومشاركتها القرار للرجل. هناك الكثير من يرها هامشية حتى بعد القرارات والتوجيهات الواضحة من القيادات العليا نجد من يتعامل مع القرار بحذر خاصة من المعنيين بهذا الشأن «البلدي» فمشاركة لا تعني انسلاخها من هويتها الإسلامية كما يتخيل البعض. ولتوضيح الأمر فمشاركة النساء هي للاستفادة من مساندة العنصر النسائي لدفع عجلة التنمية وفق ضوابط شرعية ومشاركتها ليس تفضلا وإنما حق واحتياج لمجتمع يحتاج لنصفيه فحجم التحولات والتحديات باتت كبيرة الان. نحن بجازان متفائلات بالانتخابات القادمة لأننا لدينا دعم ابوي من سمو امير المنطقة محمد بن ناصر الذي يرحب بكل المبادرات الوطنية ومن جميع الهجات المعنية وقد تلقينا دورات خاصة بالمشروع البلدي وكيفية خوض العملية الانتخابية ويجري التواصل للاستفادة من السيدات المدربات وهن على اتم استعداد للمشاركة.

لطيفة العبيري إحدى المشاركات بالورشات سيدة اعمال تتحدث: متفائلة جدا بهذه الانتخابات والتي ستفتح أبوابا كثيرة للمرأة حيث ستثبت وجودها المهم في المكان جنبا إلى جنب. ان التحضير ما قبل الانتخابات توضح أنها على أتم الاستعداد في الخوض لهذا المجال بكل جدارة حيث اثبتت مكانتها في مجلس الشورى،

والغرف التجارية وستكون كذلك في الانتخابات القادمة. أرى في المستقبل القريب بإذن الله تعزيز للمشاركة المجتمعية لنساء في المملكة العربية السعودية تعزيز للمهارات القيادة والمشاركة السياسية لها في المجتمع. بالتأكيد استفدت من هذه الدورات وورش العمل حيث انها من دول عربية سبقونا في هذا المجال ونقلوا لنا خبراتهم ونجاحاتهم في الانتخابات وإدارة الحملات. فنحن على أتم الاستعداد لانتخاب من يستحق مما لديها اجندة تخدم وضع وحركة المرأة في المجتمع.

تتفق معها لطيفة المعيوف تخصص علوم أدارية: خبرتي في قطاع البنوك ومجال التدريب الإداري ومع ذلك أحمل هم المجتمع على أكتافي فرؤيتي هي أن المرأة لديها القدرة العالية على النجاح والتفوق في أي مجال تؤمن به فما بالك في الوطن والأهل. وتضيف: التأهيل للانتخابات خلال الورش التدريبية كانت فوق المتوقع، فحرص السيدات والتزامهم بالواجب الوطني كان واضحا خلال الورش. أتمنى ان أكون مفتاح انتخابي لدعم أي سيدة ترغب بترشيح نفسها للانتخابات ودعمها بقوه للخوض فيه.

تختتم هتون الفاسي الحديث بقولها: اتمنى من الوزارة رفع القيود التي من الممكن ان تعطل دخول النساء الانتخابات. فتترك الأمر لاختيار السيدات والابتعاد عن فرض القوانين التي تعرقل هذه المسيرة التنموية. فنحن متأكدات أن دخولهن لهذه المجالس سوف يحقق نقلة نوعية للبيئة المحلية في كل مناطق المملكة بسبب نظرة المرأة الشمولية للمكان ومدينتها حيث تراها بعدسة دقيقة مختلفة عن الرجل فاهتمامها بجميع التفاصيل يجعلها اكثر شمولية من ناحية الأمن والسلامة والنظافة وغيرها من المرافق.

خبراء: ربط "التقاعد" بـوزارة الخدمة المدنية توحيد للجهود خطوات تنظيمية تعود بالنفع على المستفيدين

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

علي العميري - مكة المكرمة

أكد عدد من الأكاديميين والخبراء أن ربط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية خطوة تنظيمية جيدة توحد الجهود كون المؤسسة العامة للتقاعد بمعنية بأمور موظفي الدولة بعد تقاعدهم والخدمة المدنية معنية بالتوظيف، وعد الدكتور زيد الحارثي -الملحق الثقافي السعودي بماليزيا- موافقة مجلس الوزراء على إعادة ترتيب الأجهزة التي تشرف عليها وزارة المالية أو ترتبط بها تنظيميًا سوف يسهم بشكل فاعل في تفرغ المالية للقيام بمهامها التي أنشأت من أجلها وأضاف: إن قرار مجلس الوزراء بارتباط المؤسسة العامة للتقاعد بوزارة الخدمة المدنية من القرارات التنظيمية الهامة التي سوف تعود بالنفع على جمهور المتقاعدين الذين افنوا حياتهم في خدمة بلادهم وفي حاجة لإعادة النظر في نظام المؤسسة العامة بشكل كبيروأكد المهندس عبدالعزيز سندي وكيل امانة العاصمة المقدسة الاسبق أن هذا القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين إنما يخدم التخصص وسيمكن كل جهة من القيام بدورها المنوط بها دون أي تداخل للاختصاصات وسيعمل على إعادة هيكلة وزارة المالية لتتفرغ لمسؤولياتها ويحقق التكامل بين بين المؤسسة العامة والخدمة المدنية كونهما معنيان بأمور موظفي الخدمة المدينة، وقال الدكتور علي أبوالريش عضو هيئة التدريس بجامعة ام القرى: إن هذا القرار من القرارات الإدارية الهامة التي اتخذها مجلس الوزراء والتي تعيد تصويب الأوضاع القائمة بشكل يتناسب مع اختصاص كل جهة بهدف تطوير بيئة العمل بوزارة المالية للنهوض بمهامها والتقلل من الأعباء التي كانت ملزمة بها وأضاف: إن مثل هذه القرارات تكشف حرص واهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين بتطوير آليات العمل الحكومي وإعادة هيكلته بما يخدم المواطنين ويحقق مصالحهم.

ومن جانبه أكد العميد المتقاعد مصلح الجميعي أن هذا القرار سوف يسهم في زيادة فعالية المؤسسة العامة للتقاعد بعد ارتباطها بوزارة الخدمة المدنية كما سيساهم في تطوير الخدمات المقدمة لجمهور المتقاعدين وابتكار خدمات جديدة وهذا يفرض على وزارة الخدمة المدنية إعادة ترتيب أولوياتها. مبينا أن هذا القرار من القرارات الإدارية والتنظيمية الهامة، التي تعكس مدى اهتمام الحكومة بعلاج المشكلات التي تواجه المواطن السعودي سعيًا منها إلى التطوير بفعالية تنعكس على الحياة الإدارية والتنظيمية.

١٥٠٠ مستفيد من البطاقات الممغنطة في "ضمان مكة"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

عاطف السويهري - مكة المكرمة
أكد المتحدث الإعلامي بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة أحمد عبيدالله الغامدي أن عدد المستفيدين من البطاقات الممغنطة في مكتب الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة حوالي ١٥٠٠مستفيد. وقال: إن الأرملة والأيتام والمطلقة مع أبنائها والأسره بلا عائل كلهم مستفيدين من المساعده المقطوعة ولا ينظر للدخل في حالة طلبهم للمساعدة ويمكن تكرار المساعدة لهم بعد مرور اثني عشر شهرًا على آخر مساعدة تم استلامها.
وأضاف: إن العاجز المؤقت يحصل على مساعدة مقطوعة مرة واحدة خلال مدة العجز المؤقت ولا يحصل عليها إذا كانت مدة العجز المقررة أقل من سنة أو كان المستفيد مفردًا.

خبراء: 6 إيجابيات من فرض الرسوم على الأراضى البيضاء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
اضغط هنا

محمد سعيد الشريف وعبدالرحمن جمال – جدة
عدد مطورون عقاريون واقتصاديون 6 إيجابيات من فرض الرسوم على الأراضي البيضاء داخل النطاق العمراني وخارجه في مقدمتها انخفاض اسعار العقار والايجارات وتراجع تكلفة المشروعات الحكومية والخاصة والحفاظ على الجمال العمراني للمدن الكبرى وعدم تحديد التمديد العمراني على نطاق معين مع ثبات الاسعار بشكل عام والمساهمة في تخفيف أزمة السكن.
وأكد رئيس لجنة التثمين العقاري في غرفة جدة عبدالله الأحمري أن قانون جباية الزكاة على الأراضي البيضاء سوف يعيد أسعار العقار إلى طبيعتها لأنه سوف يجبر أصحاب العقار على بيع أراضيهم أو تطويرها أي بناءها من أجل بيعها على المواطن، محملا الأراضي البيضاء الموجودة داخل النطاق العمراني وخارجه أسباب ارتفاع سعر العقار والإيجارات الحالي، الى جانب مساهمته في تقليل تكلفة المشروعات الحكومية بنسبة وأيضا مشروعات القطاع الخاص مثل الفنادق أو المستشفيات أو المجمعات الاستهلاكية.
وأضاف الأحمري: إن فرض قانون الجباية على الأراضي البيضاء سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار العقار بنسبة 50% وبالتالي انخفاض الايجارات السكنية واشار الاحمري الى ان الجميع كان بأمس الحاجة لهذه النوعية من القرارات خاصة ان السوق العقاري وصل لمرحلة من المضاربات غير المجدية والتي ساهمت في رفع الاسعار عن معدلاتها الطبيعية.
وقدرالأحمري مساحة الاراضي البيضاء بما يقارب 50% من مساحة الاراضي العمرانية في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام والخبر والمدينة المنورة ومكة المكرمة والطائف وغيرها. وتوقع الأحمري أن تستند آلية تنفيذ القرار الى لائحة تنفيذية دقيقة تأخذ في حسبانها صعوبة تنفيذ مثل هذه القرارات.
أشار الأحمري - في السياق نفسه - إلى أنه لن يستطيع أحد التلاعب والالتفاف على هذا القرار الاستراتيجي اضافة الى ان الرسوم ستكون على الأراضي نفسها وليست على المالك بفضل الأرشفة الإلكترونية للصكوك التي تتيح مراقبة حالة الأرض ومتابعتها، إضافة الى أن هناك قرارات وآليات سوف تصدر من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، لافتا إلى أن المواطنين تأثروا في السنوات السابقة من ارتفاع اسعار الأراضي مما أثر سلبًا على الدخل الاقتصادي.

من جانبه يضيف علي الغامدي عضو اللجنة العقارية والتطوير العمراني بالغرفة: إن موافقة المقام السامي على قيام الشؤون الاقتصادية والتنمية بإعداد الآليات والترتيبات لفرض الرسوم على الاراضي البيضاء قرار صائب يحد من ارتفاع اسعار الاراضي داخل النطاق العمراني وزيادة المعروض بالاضافة الى فك الاحتكار على تلك الاراضي من قبل أصحاب تلك العقارات، ولابد من وزارة الشؤون البلدية والقروية بمنع تقسيم الأراضي الكبيرة، فقد يلجأ بعض اصحاب العقارات الى تقسيم اراضيهم لعدم دفع الرسوم، وارغامهم ببيعها او تقسيمها لغرض التطوير فقط ، واشار الغامدي بانخفاض اسعار العقارات خلال السنوات المقبلة وذلك لتجنب اصحاب العقارات بدفع الرسوم.
واكد عضو اللجنة السعودية للاقتصاد عبدالله المغلوث أن القرار يسهم في كبح الأراضي السكنية المرتفعة والملتهبة ويجعل حدا لاطماع بعض الملاك لتلك المساحات التي لايستفاد منها ولا تحسب في الاقتصاد الوطني ويشجع اصحاب العقارات بتطوير تلك الاراضي وبناء الوحدات السكنية مما يسهم في سد الفجوة التي تعاني منها وزارة الاسكان وخلق انواع جديدة من الاستثمارات العقارية والمنتوجات التي تساعد كافة شرائح المجتمع للاستفادة منها، مشيرا الى ان القرار سوف يساعد اصحاب القروض العقارية بإيجاد أراض بأسعار معقولة ومناسبة.
اما الخبير الاقتصادى الدكتور فضل البوعينين فيرى أن القانون سوف يضع ملاك هذه الأراضي بين عدة خيارات منها اما دفع الرسوم او البناء او بيع هذه الأراضي واعتقد ان هذا القانون سوف يساهم فى زيادة المعروض من الاراضي الصالحة للسكن وهو ما سوف يساهم في وضع حد للاسعار العقار غير المنطقية وهذا بطبع سوف ينعكس على الوضع الاقتصادى للمملكة. وأضاف البوعينين إن المشكلة سوف تكون فى آلية تنفيذ القرار بسبب وجود هذه الأراضي في جميع انحاء المملكة وفي مناطق عديدة وبسبب اختلف اسعارها وعدم وجود إحصائيات دقيقة لعدد ومساحة هذه الأراضي.

إغلاق التكامل الإلكتروني أمام الخريجات البديلات غداً

بحث معايير حركة النقل الخارجي وحقوق المعلمين

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325760968.htm

عبدالله الغامدي (الرياض)، عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
تناقش وزارة التعليم في مؤتمر صحافي غدا، معايير حركة النقل، وورش العمل التي وجه بها وزير التعليم لإشراك المعلمين والمعلمات في حركة النقل الخارجي للعام المقبل، كما يناقش حقوق المعلمين وواجباتهم، وذلك برئاسة مستشار وزير التعليم لشؤون التطوير الإداري وكيل الشؤون المدرسية الدكتور عبدالرحمن بن عمر البراك، وحضور الدكتور فايز الغامدي مستشار الوزير لشؤون حقوق المعلمين والمعلمات، والدكتور عبدالعزيز النملة مستشار الوزير لشؤون واجبات المعلمين والمعلمات، والدكتور عبدالرحمن ميرزا المشرف العام على الإدارة العامة لشؤون المعلمين.
يذكر أن المؤتمر سيعقد في قاعة الوزير بمكتب الوزير بمبنى الوزارة للبنين، وقاعة الوزير في المبنى النسائي للبنات.
من جهة أخرى، تغلق وزارة التعليم بوابة التكامل الإلكتروني غدا أمام الخريجات البديلات المتبقيات من الدفعة الثانية.
وكانت الوزارة قد طلبت من المعلمات الأسبوعين الماضيين سرعة الدخول إلى بوابة التكامل الإلكتروني واختيار رغبة وظيفة تعليمية أو إدارية.
وبينت الوزارة أنه سيتم توزيع من تختار وظيفة تعليمية على الاحتياج المتبقي بعد حركة النقل الخارجية وسوف يتم توزيعهن على القطاعات التي فيها احتياج بعد إعلان حركة النقل الداخلي لكل إدارات التعليم بكافة مناطق المملكة ومحافظاتها قبل نهاية العام الدراسي الحالي.
يذكر أن غالبية الخريجات ممن عملن بنظام التعاقد في المدارس خلال السنوات الماضية اخترن العمل الإداري خاصة أنه لبى رغباتهن في البقاء في مدنهم.

المحامون يرفضون التهميش ويقترحون منع «الدفاع الفردي» محاصرة «الكيديات» وإلغاء التقاضي المجاني لمواجهة زحام الخصوم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325761010.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

المحامون يطمحون في إنشاء هيئة خاصة بهم تحت مظلة وزارة العدل تتولى تقديم المرافعات المجانية عن أي متهم غير قادر على تحمل نفقات المحاماة على أن يتم ذلك بإذن وإشراف من المحكمة. كما يأملون بعقد ورش عمل لتطوير الأنظمة كنظام المحاماة ونظام المصالحة ولائحة المأذونين.

«عكاظ» سألت عددا من المختصين عن أبرز الأنظمة واللوائح التي يرون أنها بحاجة إلى تعديل وتطوير أو تفعيل.

ويرى الدكتور يوسف الجبر المحامي رئيس لجنة المحامين في غرفة الأحساء أن هناك أنظمة بالفعل بحاجة إلى تأسيس وإنشاء ولا يزال هناك فراغ قانوني في دائرتها، إلى جانب أخرى تحتاج تطويرا وتحديثا. كل الموضوعات القضائية مهمة حيث ترتبط بها مصالح الناس، ولكي نتعرف على الموضوعات الهامة التي يجب الالتفات لها يتطلب الأمر عقد ورش عمل مكثفة لاستكشاف رأي المجتمع في ذلك.

إعادة نظر

المحامي الدكتور علاء عبدالحميد ناجي يقترح إعادة النظر في نظام المحاماة ليتعامل المتقاضي مع «مكاتب» المحاماة لا مع المحامين بمفردهم مثل توكيل المكتب بدلا من توكيل أفراد من المكتب، وقبل ذلك تفعيل حماية المهنة من الدخلاء.

ومن جانبه، يرى المحامي بندر العمودي أن الوزارة عملت على تعديل نظام المرافعات الشرعية لكي يتواءم مع العصر إلا أنه ما زال هناك بعض الأنظمة التي تحتاج إلى تعديل من بينها نظام المحاماة الذي ما زال يحتاج إلى تطوير في دور المحامي وترسيخه من خلال نظام يمكنه من خدمة المجتمع وذلك بمنحه بعض الصلاحيات بالإضافة إلى الضمانات التي يحتاجه المحامي لحفظ حقوقه أمام القضاء والمجتمع.

وفي رأي المحامي نزيه موسى يجب تفعيل قرارت قصر الترافع على المحامين نحو مزيد من تطوير الثقافة الحقوقية، أما المحامي نواف المطوع فقال إن أغلب الأنظمة الحالية تحتاج إلى مراجعة وتطوير دائم لتواكب كل جديد.

نظرة دونية

المستشار القانوني فريال كنج تقول إن بعض القضاة ينظر القضية لمدة عامل كامل ثم يصرف النظر عن الدعوى وبعضهم لا يسلم الحكم بعد النطق به. وأضافت: هناك جزئية في بعض اللوائح والأنظمة تحتاج إلى تعديل فيما يتعلق بحقوق المرأة وحقوق الزوجة التي تكون على ذمة الرجل وأمضت عمرها مع زوجها وساءت العشرة بينهما، فيطالبها الرجل أن تعيد له مهره الذي دفعه الرجل. وتتهم فريال بعض منسوبي المحاكم بالنظر إلى المرأة بصورة دونية، وتضيف: نحتاج أيضا تفعيل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتيه لتتصدى للتجاوزات المستفحلة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والنشر الإلكتروني.

104 لجان

«عكاظ» سألت المختصين عن اللجان شبه القضائية المقدر عددها بـ 104 لجان وآلية دمجها في القضاء العام.. يجيب المحامي نزيه موسى بالقول: إن اللجان شبه القضائية أصبحت تشكل عشوائية تتطلب النظر في دمجها تحت مظلة الوزارة العدل لأن وضعها بهذا الشكل لن يكون مواكبا للمرحلة الحالية. ويتفق معه المحامي بندر العمودي ويضيف: إن من أعظم الخطوات التي تسير فيها الوزارة هي دمج اللجان القضائية في القضاء ما يسهل التقاضي واقتناع الأطراف

المتنازعة بالأحكام، كما ييسر آلية العمل وتسريع وتيرته حيث إن اللجان تعاني من عدم وجود مختصين في مجال القضاء خاصة أن من ينظر في الأحكام يجدها خالية من القواعد الشرعية والمقارنات القانونية.
المحامي نواف المطوع يقول إن الأوامر الملكية حددت آليات الانتقال المرحلي للمحاكم المتخصصة، كما حددت سقفا زمنيا للأسف لم يلتزم به المعنيون وأرى أن الأسباب تعود لقلة القضاة.
ومن جانبه، يرى المحامي علاء عبدالحميد ناجي أنه سيكون من الصعب حل هذه الإشكاليات دون القبول بالقانونيين ضمن المنظومة القضائية، فالمسألة مسألة فكر ومبدأ أكثر منها مشكلة واقع وإمكانيات.
الشفافية والعقاب
«عكاظ» سألت المشاركين حول ما يعلن من حين لآخر عن ضبط كتابات العدل صكوكا مشبوهة يتم إبطالها من خلال سلسلة من الإجراءات القضائية فكيف يمكن الاستمرار في المحافظة على صكوك الأراضي ومنع التعديات، فأجاب المحامي علاء ناجي بقوله: إن أداء كتابات العدل والتطوير في مجالها يسبق بمراحل الحاصل في أفرع المنظومة العدلية الأخرى، وهذه الإشكالية في طريقها للانتهاء إذا استمرت الوزارة في تطبيق معايير صارمة لإنهاء الصكوك وحجج الاستحكام.
وعلى ذات النسق يمضي المحامي مهند الظاهري ليقول إن ما يتردد عن الصكوك المشبوهة تعتبر حالة شاذة ولا تحسب على الوزارة ولمنع حدوث ذلك أقترح تفعيل الشفافية في سوق العقار وتشديد العقوبات عليها في حال التعدي على أراضي الدولة أو المواطنين، ويجب إنشاء جهة محددة تكشف أسعار العقارات وأصحابها وأماكنها وغيرها من التفاصيل كما هو الحال في وزارة التجارة، إذ أنه بإمكان أي شخص الحصول على كافة المعلومات.
يوضح المحامي نواف المطوع أن كتابات العدل خطت خطوات جيدة، إلا أنها أقل من المأمول. وفي رأي الدكتور يوسف الجبر المحامي يجب تفعيل نظام التسجيل العيني للعقار لتكون صكوك الأملاك كلها ظاهرة وتخضع لضابط الأنظمة والتعليمات ومن الجهة المجتمعية يلزم كل غيور التبليغ عن وقائع الاعتداء على أراضي الدولة ومرافقها. وتصف المستشار القانوني فريال كنج الحالة لتقول: نحن أمام حركة تصحيحية جادة من وزارة العدل وخطوة إيجابية رائعة لتصحيح وضبط صكوك الأراضي ومنع التعديات.
ضاع الملف
طرحت «عكاظ» محور تأخر الجلسات ومماطلة الخصوم وطول الانتظار.. كيف يمكن الحد من هذه الإشكاليات.. يجيب الدكتور علاء عبدالحميد ناجي بقوله: إن التأخر في تحقيق العدالة ظلم، والتأخير تتقاسم أسبابه ثلاث جهات هي: القضاة، ووزارة العدل (للنقص في عدد القضاة وأيضا في إلزام القاضي بدور إداري فضلا عن ضغط العمل القضائي)، والمحامون بإصرارهم على الاستمهال والتباطؤ في الردود والغياب عن الجلسات.
ويقترح الدكتور يوسف الجبر المحامي إلغاء فكرة التقاضي المجاني، ووضع رسوم رمزية على كل قضية، والإلزام بدفع أتعاب المحاماة على الطرف المحكوم عليه، وتفعيل دور التحكيم والوساطة والصلح وجميع الوسائل البديلة للتقاضي. ومن جانبه، يقول المحامي مهند الظاهري: في الحقيقة لم يقف الوضع عند هذا الحد بل تجاوز إلى ضياع الملفات وحدثت معي شخصيا في قضية لأحد عملائي وتم تدارك الموقف بعد لقائي مع ناظر القضية. ويؤيد المحامي نواف المطوع ما سبق حول تعطل الجلسات فيما يرى المحامي بندر العمودي أن من يعمل مع القضاء يلاحظ ما آلت إليه الأمور في الفترة الأخيرة حيث تقلصت المواعيد من أربعة شهور وستة شهور إلى شهرين، ومن الممكن تقليص المواعيد عن طريق أعمال نظام الحوسبة.
وأوضح المحامي نزيه موسى أن ملف تأخر الجلسات سيظل قائما نتيجة تراكم القضايا وقلة عدد القضاة وزيادة عدد القضاة ستكون عاملا مهما وفاعلا في هذا الشأن.
العدل البطيء ظلم
المحامي حامد بكر فلاتة: يقول: إن العدل البطيء نوع من الظلم ويجب تفعيل هذا المبدأ والحكم بتعزير أصحاب الدعاوى الكيدية ممن يشغلون المحاكم بقضايا لا أساس لها من الصحة من شأنه معالجة كثير من السلبيات ويساهم في تقليل عدد القضايا إلى جانب إرساء نظام التحكيم. وما يقال عن التحكيم يقال عن الصلح فكلاهما يساهم في تخفيف الضغط على المحاكم لذا يلزم تفعيلهما. كما أن ملف المحاماة والمحامين من الأمور الهامة لتحقيق العدالة فالمحامي شريك للقاضي في المنظومة العدلية وحظيت هذه المهنة بالاهتمام في السنوات الأخيرة إلا أن الأمر لم يصل إلى الاهتمام المأمول فلا يزال المحامي يعاني من عدم تطبيق بعض المحاكم لنصوص النظام وعند إصرار المحامي
وإلحاحه على القاضي لتطبيق النظام أو سماع وجهة نظره حيال القضية التي يترافع فيها يواجه بالطرد أو التهميش من قبل القاضي أو موظفي بعض الجهات.

25شابة يخدمن الموقوفين الأمنيين وعائلاتهم في فندق سجن الحاير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Con20150325761089.htm

منصور الشهري (الرياض)

تتولى 25 شابة سعودية تقديم الرعاية لنزلاء البيت العائلي في سجن الحاير من الموقوفين وأسرهم.

وكان سجن الحاير أنشأ لأول مرة في العالم مبنى فندقيا من خمسة نجوم يحمل اسم البيت العائلي ودشنه مدير عام المباحث العامة حيث يستضيف أسر الموقوفين من أصحاب السيرة والسلوك الحسن. ويسمح للنزيل المكوث في البيت العائلي مع أسرته من 24 ساعة إلى 3 أيام متواصلة ويقوم على خدمة النزلاء وعائلاتهم فريق نسائي سعودي كامل من 25 شابة تلقين تأهيلا عاليا في الخدمات الفندقية.

وطبقا للمعلومات فإن الموقوف يصل إلى البيت العائلي بلا قيود ويتم استقباله كنزيل في فندق مع تخصيص الجناح المناسب له طبقا لعدد أفراد أسرته وتتولى موظفة الاستقبال إكمال الإجراءات وتقديم الضيافة له من المشروبات الباردة ثم وجبة خفيفة ريثما تصل عائلته إلى الفندق.

ويوفر الفندق كل الخدمات مجانا للنزيل وأسرته منها الوجبات الثلاث وأخرى خفيفة على مدار اليوم مع خدمة الغرف وغسيل وكي الملابس. ويحتوي المبنى على حديقة وملاعب خاصة للأطفال مع وسائل الترفية.

ويسعى الفريق النسائي عند مغادرة النزلاء الحصول على مقترحاتهم وملاحظاتهم على مستوى الخدمة لضمان استمرار جودة الخدمات.

يشار إلى أن اختيار الشابات الـ 25 فتاة سعودية جاء بعد خضوعهن للتدريب والتأهيل ولضمان عدم مضايقة العائلات بوجود عناصر رجالية في الفندق، حيث يستعان بالكوادر الرجالية فقط في عمليات الصيانة أو في حالة خلو المبنى من النزلاء وأسرهم.

بهدف الاستغناء عن متدنية المهارات

تغيير أوزان العمالة الوافدة في "نطاقات" وفقا لأجورها وفترة إقاماتها

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 5 جماد الاول 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/25/article_942930.html

أمل الحمدي من جدة

تتجه وزارة العمل إلى تحديد أوزان للعمالة الوافدة في برنامج توطين الوظائف "نطاقات" وفقا لأجورها وفترات بقائها في السعودية، بهدف تشجيع منشآت الأعمال على استقدام العمالة الماهرة والإبقاء عليها والاستغناء عن تلك المتدنية في مهاراتها.
وتذكر مسودة قرار طرحتها وزارة العمل أخيرا أن الوافد الذي بلغت فترة إقامته في المملكة ثلاث سنوات فأكثر حتى نهاية السنة الخامسة يحسب بوزن عاملين وافدين عند حساب نسبة توطين المنشأة وفق المعادلة المعمول بها في "نطاقات". ويحتسب الوافد الذي أقام أكثر من خمس سنوات حتى نهاية السنة السابعة بوزن ثلاثة عمال وافدين، والذي أمضى أكثر من سبع سنوات بوزن أربعة عمال.
وربطت وزارة العمل وزن العامل الوافد في نطاقات بمقدار الأجر الذي يتقاضاه في وظيفته والمسجل من قبل صاحب العمل في نظام التأمينات الاجتماعية.
وإذا كان أجر العامل بين سبعة وعشرة آلاف ريال يتم احتسابه بوزن عامل واحد وافد، إذا كان بين عشرة و 15 ألفا يحسب بـ0.75 عامل وافد، وإذا كان يزيد على 15 ألف ريال يحسب بـ 0.50 عامل وافد.
وحتى يتمكن صاحب العمل من الاستفادة من تخفيض وزن العامل وفقا للأجر الذي يتقاضاه والمسجل في التأمينات الاجتماعية، يجب أن تكون منشأته مدرجة في نظام حماية الأجور.
وأوضح المحامي راشد العمرو أن توجه وزارة العمل لتوطين الوظائف المتوسطة والعليا التي تشغلها حاليا العمالة الوافدة قرار صائب وحكيم إذا تم تنفيذه بطريقة سليمة وفقا للدراسات كافة التي تمت عليه.
وقال إن الهدف من القرار توطين الوظائف في الشركات الكبرى على أحدث مستوى، الذي سيعود نفعه إلى كل من طالبي العمل والشركات، ومما لا شك فيه أن العامل وصاحب العمل هما وجهان لعملة واحدة وهي المجتمع.
وأضاف العمرو، أن السياسة المتبعة لإنجاح هذا القرار تكمن في تكثيف الجهود الميدانية لعمليات التفتيش واختيار الصفوة من العمالة الوافدة، حيث أثرت العمالة الوافدة ضعيفة المستوى التعليمي والمهني على الثقافة القانونية لدى أغلب الشركات الكبرى من خلال بث استشارات قانونية غير صحيحة وتطبيق أنظمة عمل دول أخرى.
وتابع قائلا: "هذه القرارات لن تكون إيجابية إلا إذا طبقت بشكل صحيح، التي سينتج عنها استبعاد السيئ وبقاء المفيد منها، كما أن احتساب وزن العامل الوافد في نطاقات بمقدار الأجر الذي يتقاضاه في وظيفته سيتيح الفرصة لعمل أبناء وبنات الوطن بالوظائف المتوسطة والعالية الأجر".
وذكر أنه يجب على الوزارة تشديد الالتزام بتطبيق برنامج حماية الأجور في منشآت القطاع الخاص، حيث إنه يعد من أهم الوسائل المتبعة لمتابعة أداء سوق العمل والتأكد من صرف مستحقات العمال في موعدها.
وأوضح المحامي هاني الشيخي أن مثل هذه القرارات تحتاج إلى آليات، وقرارات تجبر أصحاب العمل على الانقياد لها بشكل طوعي تدريجي، مضيفا أن الوزارة لم تحدد نوعية الأعمال ما يجعل القرار مبهما.
وأشار إلى الشركات المقدمة للخدمات أو المنتجات التي تعتمد اعتمادا كليا على العامل رخيص التكلفة "فإن أي زيادة في تكاليفه ستنعكس سلبا على المتلقي أو المستهلك بطريقة عكسية".
وأضاف، أن زيادة العبء أو التكلفة على رب العمل تصحبها زيادة في المنتج أو الخدمة المقدمة من هذه المنشأة، ناهيك عما قد يلحق ذلك من تكلفة إضافية تتعلق بالتدريب حال استبدال رب العمل لعمالة جديدة خلفا للسابقة.
وقال إن المعيار الضابط لاحتراف العامل ومهارته تحدده طبيعة الوظيفة التي سيشغلها "فالعامل في التنظيف أو المهن الممتهنة محال أن يكون من ذوي المهارات أو الخبرات التي تنشدها الوزارة".

الرياض
www.Alriyadh.com

قاض في الصباح.. محام في المساء!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.alriyadh.com/1033061

محمد الجذلاني

عندما صدر نظام المطبوعات والنشر بتاريخ 1421/9/3هـ تضمن في المادة السابعة والثلاثين منه "أن تنظر في المخالفات لأحكام هذا النظام لجنة تشكل بقرار من الوزير برئاسة وكيل الوزارة المختص لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة يكون أحدهم مستشاراً قانونياً، وتصدر قراراتها بالأغلبية بعد دعوة المخالف أو من يمثله.. ولا تصبح قرارات اللجنة معتمدة إلا بعد موافقة الوزير عليها".

ثم نصت المادة الأربعون على أنه "يحق لمن يصدر بشأنه عقوبة بمقتضى أحكام هذا النظام، التظلم أمام ديوان المظالم، وذلك خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار الصادر بذلك". وعلى هذا فقد كانت اللجنة المختصة بنظر مخالفات نظام المطبوعات والنشر، لا تعدو كونها لجنة إدارية عادية، ليس لها أي صبغة قضائية، وكان المتضرر من أصحاب الحق الخاص الذين تشتمل مخالفة المطبوعة أو الوسيلة الإعلامية أي إساءة له في سمعته أو غير ذلك، يحق له التظلم ورفع دعواه أمام المحكمة المختصة على الجاني مباشرة.

إن الواضح من توجه المنظّم إلى تعديل الآلية السابقة في نظام المطبوعات والنشر، للنظر في دعاوى مخالفات هذا النظام، أنه أراد بذلك تحويلها من آلية إدارية إلى أحكام قضائية تمنح هذا النوع من القضايا المزيد من الاهتمام والعناية اللائقة بها واستمر الحال كذلك إلى أن جاء تعديل النظام عام 1432هـ وتم بموجبه تحويل هذه اللجان من لجان إدارية، إلى لجان شبه قضائية، وصار أعضاؤها يعينون بموجب أمر ملكي، ووضع التقاضي فيها على مرحلتين: ابتدائي واستئناف. ومن الواضح للعيان أن هذا التعديل إنما جاء لإحاطة مثل هذه القضايا بمزيد اهتمام، من خلال تخصيص لجان شبه قضائية بنظرها، وقصر النظر في كل دعاوى مخالفات المطبوعات والنشر على هذه اللجان، بما يقتضي منع المحاكم من ذلك.

وكان يفترض بمثل هذا التعديل أن يرتقي بمستوى النظر في هذا النوع من القضايا، إلا أنه وبالنظر إلى الواقع الحالي لهذه اللجان، يظهر جلياً أنها قد لا تكون حققت المأمول منها، وأنها ما زالت بحاجة إلى بعض التعديل والمراجعة. ولعل أقرب مثال على عدم انسجام واقع اللجان المختصة بالنظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر، مع الأصول العامة للقضاء، أن هذه اللجان هي الوحيدة في المملكة، التي يجمع قضاتها بين العمل في القضاء من خلال شغل وظائف قضاة لهذه اللجان في الصباح، وبين العمل في المحاماة من خلال حصولهم على تراخيص مزاولة مهنة المحاماة، وامتلاكهم مكاتب محاماة! ولا يخفى أن مثل هذا الوضع يعتبر نشازاً غير منسجم مع ما يجب أن يتوافر في القاضي من حياد واستقلال تام لا يشوبه أي شائبة. بينما الجمع بين العمل في القضاء والمحاماة في آن معاً لا يستقيم مع هذا الأصل الثابت. كما أنه لا يخفى ما تضمنه نظام القضاء، والتوجه الإصلاحي الجديد لمرفق القضاء، من تقليص اللجان شبه القضائية التي تقع تحت مظلة الوزارات والجهات التابعة للسلطة التنفيذية، وتأسيس محاكم مستقلة لكل نوع من أنواع القضايا، تكون تابعة للسلطة القضائية، وتتميز بكل ما يجب أن يشتمل عليه القضاء من ضمانات. فلا ينسجم مع هذا التوجه أن يصدر بالتزامن مع صدور نظام القضاء الجديد، إنشاء مثل هذه اللجان التي تنسلخ عن الجسم القضائي، وتعمل منفردةً بعيداً عن رقابة الجهات الرقابية القضائية، موضوعاً وشكلاً.

وفي دلالة أخرى على اختلال وضع مثل هذه اللجان، أن قضاتها لا يخضعون - حد علمي - لرقابة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء، وذلك فيما يتعلق باستقبال الشكاوى منهم أو عليهم بسبب أعمالهم. كما لا تخضع أحكام هذه اللجان لما تخضع له أحكام القضاء الأخرى من رقابة المحكمة العليا التي أراد المنظّم لها أن تبسط رقابتها على سائر الأحكام القضائية، وأن تضع المبادئ والقواعد القضائية التي تسهم في رفع مستوى أحكام القضاء.

ومن خلال تجربة شخصية لي في هذه اللجان، فإنه يمكنني القول إنها لا تحظى بنفس المستوى الذي نشهده في ساحات المحاكم من تيسير إجراءات التقاضي، والاهتمام بسرعة الفصل في النزاعات، بل تبقى بعض الدعاوى مدداً طويلةً تراوح مكانها دون إنجاز، بينما دعاوى أخرى يتم الفصل فيها على وجه السرعة، دون وضوح أي معايير لهذه التفرقة.

إن الواضح من توجه المنظّم إلى تعديل الآلية السابقة في نظام المطبوعات والنشر، للنظر في دعاوى مخالفات هذا النظام، أنه أراد بذلك تحويلها من آلية إدارية إلى أحكام قضائية تمنح هذا النوع من القضايا المزيد من الاهتمام والعناية اللائقة بها؛ إلا أن واقع هذه اللجان اليوم قد لا يكون حقق الغاية المقصودة منها، ويتطلب إعادة النظر في تصحيح ما اعتراها من قصور، إما بسلخها بالكامل من تبعية ومظلة وزارة الثقافة والإعلام إلى مظلة وزارة العدل، وتفريغ قضاتها للعمل فيها وتصحيح الخلل بجمعهم بين العمل في القضاء والمحاماة، ومساواتهم بزملائهم من قضاة المحاكم في كافة الحقوق والواجبات، وإخضاعهم لنفس ما يخضع له القضاة من رقابة موضوعية وإجرائية.

كما أن من الضروري التأكيد على أنه لا ينبغي إحلال أحكام هذه اللجان، محل أحكام القضاء المختص فيما يتعلق بالنظر في دعاوى الحقوق الخاصة، المتعلقة بما تنطوي عليه مخالفات المطبوعات والنشر من مساس بأعراض الناس بالسب أو القذف، وأن من حق المتضرر اللجوء للمحكمة المختصة للمطالبة بحقه الشرعي، ولا يكفي عن ذلك ما تضمنه النظام من عقوبات.. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش الكريم سبحانه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

الثقافة المرورية .. معوقات التنمية المستدامة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م
http://www.aleqt.com/2015/03/25/article_942966.html

د. عامر بن محمد الحسيني

لا تزال الحوادث المرورية تشكل هاجسا كبيرا في بلادنا، وتحتل عبئا كبيرا في سبيل معالجة الآثار المترتبة عليها.

وأصبحت فعليا أحد معوقات التنمية المستدامة بآثارها المباشرة وغير المباشرة في الصحة والاقتصاد. رغم أن الآلام التي تنتج عن هذه الحوادث تمس الأشخاص وأسرهم بشكل مباشر، إلا أنها ذات أثر متعد. أفقدت الوطن ثروة هائلة من شبابه، أرهقت الدولة كثيرا في آثارها المالية والصحية. أضحت كثير من المستشفيات تُشغل بنسب عالية من الحالات الناتجة عن الحوادث.

يذكر التقرير السنوي للإدارة العامة للمرور أن عدد الحوادث التي رصدت في عام 1430هـ يقارب 49 ألف حادث مروري سجلت أكثر من ستة آلاف حالة وفاة. كما تذكر الإحصائيات للعام ذاته أن 29.2 في المائة من الحوادث البسيطة والجسيمة وقعت في منطقة الرياض، تليها منطقة مكة المكرمة 23.2 في المائة، ثم المنطقة الشرقية 23.1 في المائة، تتبعها بقية المناطق بنسب مختلفة.

مناطق رئيسة تكاد تكون مشاريع البنى الأساسية مكتملة فيها تعاني أكثر من 75 في المائة من الحوادث، هذا دليل فعلي على أن هذه الحوادث أصبحت من أكبر معوقات التنمية المستدامة في بلادنا باستنزافها لطاقات بشرية هائلة، وتحميلها جهات أخرى أعباء وتبعات مرهقة.

لمعالجة آثار هذه الحوادث لابد من التعرف على أهم مسبباتها، خاصة أنها تزيد في المدن الأكثر تعليما وأكثر تنمية. وهذا مؤشر على أن برامج التوعية التي تقام والجهود المبذولة لا تؤتي ثمارها المرجوة، وهنا خلل آخر يتمثل في تبني نفقات عالية لا تعود بالفائدة المرجوة منها.

لا نعاني وجود الأنظمة الرادعة، ولكن خلل الثقافة المرورية الذي يسكن في مخيلاتنا يحرمنا كثيرا من تجاوز واحدة من كبريات مشكلاتنا. رقميا تقول البيانات إن ضحايا الحوادث المرورية يفوقون بكثير قتلى الحروب والكوارث في بلدان المنطقة.

الآثار الاقتصادية المترتبة على توفير الخدمات الصحية والمتابعات اللازمة لضحايا الحوادث، تؤكد أن التوعية ليست الخيار الناجح في هذا الوقت، وإنما يجب البدء في عمل خطة وطنية تساهم في حل أهم المعضلات التي تساعد على زيادة نسبة الحوادث بين الشباب. وتبني الحلول المناسبة والعملية التي ينتج عنها خفض واضح لهذه الحوادث، وما سيترتب عليها من عواقب ما زالت تمثل عبئا ثقيلا على مجتمعنا.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م

اضغط هنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 5 جماد الثانى 1436هـ - 25 مارس 2015م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20150325/Cartoon201503256361.htm